

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2012

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2012. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. ومحمور لهذا العام يتناول التقرير موضوع **تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعن الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن **التعاون العربي في مجال حماية الملكية الفكرية**، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

استمر تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2012، وذلك للعام الثاني على التوالي. وقد جاء هذا التراجع انعكاساً لضعف الأداء الاقتصادي في عدد من الاقتصادات المتقدمة، فمن ناحية، دخلت منطقة اليورو فعلياً في مرحلة ركود اقتصادي خلال عام 2012 نتيجة تفاقم تأثير أزمة الديون السيادية وتنامي المخاوف من تأثير الأزمة على استمرارية منطقة اليورو، ومن جهة أخرى حدثت المخاوف بشأن تأثير وقوع الاقتصاد الأمريكي في "الهاوية المالية" من تحسن معدلات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والذي سجل تعافياً محدوداً خلال العام. وزاد من عمق تأثير هذه التطورات على الاقتصاد العالمي استمرار السياسات المالية التشفية المتبناة في عدد من الاقتصادات المتقدمة لاستعادة التوازن المالي واستمرار أجواء عدم اليقين الأمر الذي أثر على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وهو في ما أدى في مجمله إلى تباطؤ معدل نمو الطلب العالمي وانعكس سلباً على أداء الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها، تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.2 في المائة مقارنة نحو 4 في المائة للنمو المسجل في عام 2011 حيث انخفض معدل النمو المسجل في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.2 في المائة في عام 2012 مقارنة بنحو 1.6 في المائة عام 2011 وذلك نتيجة لركود اقتصادات منطقة اليورو والتي سجلت اقتصاداتها انكماشاً بنسبة 0.6 في المائة مقابل معدل نمو بلغ 1.4 في المائة خلال عام 2011. في المقابل، خالف الاقتصاد الأمريكي التوقعات وسجل انتعاشاً نسبياً مع ارتفاع معدل نمو الناتج إلى 2.2 في المائة مقابل 1.8 في المائة خلال عام 2011، كما سجل الاقتصاد الياباني نمواً بنحو 2.0 في المائة مقابل انكماش بنحو 0.6 في المائة عام 2011، وتراجع معدل نمو الاقتصاد الكندي ليقتصر على 1.8 في المائة خلال عام 2012 مقابل 2.6 في المائة خلال العام السابق.

ومع ركود اقتصادات منطقة اليورو وتباطؤ نمو اقتصادات الدول المتقدمة الأخرى، والتي تشكل مجتمعة حوالي 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تراجع النمو أيضاً في الدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى بسبب تراجع صادراتها إلى الدول المتقدمة والتدفقات المالية الواردة إليها. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تحقيق مجموعة الدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة إلا أنها لا تزال أقل من تلك المحققة عام 2010، حيث بلغ معدل نموها 5.1 في المائة في عام 2012 مقابل 6.4 في المائة في عام 2011 ونحو 7.6 في المائة في عام 2010.

وفي جانب التضخم العالمي، انعكست حالة الترقب والقلق التي سادت خلال عام 2012 بشأن تطورات أزمة الديون السيادية الأوروبية، على معدل التضخم بمختلف المجموعات، حيث شهد العام المذكور تباطؤ نمو معدلات الطلب العالمي ودخول عدد متزايد من الاقتصادات المتقدمة، خاصة في أوروبا مرحلة الركود الاقتصادي، وما تبع ذلك من انتعاج سياسات للتقشف المالي، مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة ومن ثم تنامي الضغوط السلبية على الأجور وهو ما حد في مجمله من الضغوط التضخمية. وقد ساهمت هذه العوامل في انخفاض معدل التضخم في الدول المتقدمة من 2.7 في المائة خلال عام 2011 ليصل إلى 2.0 في المائة خلال عام 2012. كما انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى من 7.2 في المائة إلى 5.9 في المائة خلال فترة المقارنة.

وفيما يتعلق بمعدلات البطالة في العالم، فقد استمرت معدلات البطالة في الدول المتقدمة خلال عام 2012 عند مستوياتها المرتفعة التي سجلتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية (نحو 8.0 في المائة). وهذا المعدل يزيد بنحو 2.5 نقطة مئوية مقارنة مع متوسط معدل البطالة السائد خلال السنوات الثلاث السابقة للأزمة المالية العالمية والبالغ نحو 5.5 في المائة. ورغم الجهود التي بذلتها كافة الدول المتأثرة بالأزمة المالية العالمية، لزيادة التوظيف عن طريق إقرار حزم مالية تنشيطية، إلا أن أزمة الديون السيادية الأوروبية قد حدثت كثيراً من انعكاس هذه الجهود على القطاع الحقيقي. وفي هذه الإطار لم يتجاوز معدل نمو التوظيف بالدول المتقدمة، نسبة 0.6 في المائة خلال عام 2012.

وفي جانب الأوضاع النقدية العالمية، أبقت غالبية البنوك المركزية في الدول المتقدمة على أسعار الخصم والفائدة عند مستويات متدنية، وذلك في إطار السياسة النقدية التوسعية التي تنتهجها في محاولة لتعزيز النمو الاقتصادي الذي ما لبث أن شهد بعض التعافي بعد الأزمة المالية العالمية التي اندلعت أواخر عام 2008 حتي اندلعت أزمة الديون السيادية الأوروبية لتعيده مرة أخرى لدوامة التباطؤ الاقتصادي. وفي هذا السياق انخفضت أسعار الفائدة بمنطقة اليورو من 1.4 في المائة في عام 2011 إلى 0.7 في المائة عام 2012، في حين استقرت في الولايات المتحدة واليابان عند مستوى 0.3 في المائة وفي المملكة المتحدة وكندا عند مستوى 0.9 و1.2 في المائة. كذلك عملت الدول المتقدمة على خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل للمساهمة في خروج اقتصاداتها من حالة التباطؤ الذي تعاني منه.

وفيما يتعلق بمعدل نمو التجارة العالمية، تراجع معدل نمو التجارة العالمية خلال عام 2012 بصورة كبيرة ليقصر على 2.4 في المائة مقابل معدل بلغ 6.3 في المائة خلال عام 2011. وقد جاء هذا التراجع انعكاساً لحالة الركود الاقتصادي التي ألمت بمنطقة اليورو وتباطؤ معدلات نمو اقتصادات الدول المتقدمة الأخرى، فضلاً عن تأثر التجارة

بالدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى سلباً بالتطورات الاقتصادية في الأسواق المتقدمة باعتبارها الشريك التجاري الأكثر أهمية للبلدان النامية. ومن جهة أخرى، ساهم لجوء عدد من الدول الأوروبية إلى تشديد إجراءات الحماية على وارداتها لمواجهة الأزمة التي تمر بها، في تعميق الخلل في التجارة الدولية بشكل عام.

أما فيما يتعلق بموازن المعاملات الجارية، فقد تباينت التغيرات في الحساب الجاري لمجموعة الدول المتقدمة خلال عاك 2012، ففي الوقت الذي شهد فيه العجز ثباتاً نسبياً في الولايات المتحدة، تراجع الفائض المحقق في اليابان بنحو 51 في المائة، وهو ما يعزى إلى زيادة واردات اليابان من النفط كمصدر بديل للطاقة في أعقاب كارثة الزلزال الذي ضرب اليابان خلال عام 2012. أما في منطقة اليورو، فقد أدت الإجراءات التقشفية والحمانية، إلى الحد من الواردات بصورة كبيرة، وبما انعكس في ارتفاع فائض الحساب الجاري بنسبة 182.4 في المائة. وبالنسبة لمجموعة الدول النامية، فقد انخفض فائض الحساب الجاري بنسبة 19 في المائة، ليصل لنحو نصف مستواه المسجل عام 2008. ويعزى هذا الانخفاض إلى أثر تراجع الأسعار العالمية لبعض المواد الأولية والمعادن، وتراجع صادرات هذه الدول للاقتصادات المتقدمة.

أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية الخارجية الخاصة، فقد سجل صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية للعام الثاني على التوالي، انخفاضاً حيث تراجع بنسبة 70.8 في المائة. وقد جاء هذا الانخفاض كأحد تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية، والتي أسفرت عن تزايد أزمة السيولة في الأسواق البنينة للمصارف الأوروبية، وهو ما أثر بصورة كبيرة على التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية، حيث انخفضت لأدنى مستوى لها منذ عشر سنوات. وفيما يتعلق بالمدىونية الخارجية، واصل إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى ارتفاعه عام 2012، بنسبة 10.5 في المائة كمحصلة لارتفاعه لكافة مجموعات الدول النامية ليصل إلى 6639 مليار دولار نهاية عام 2012.

وفيما يخص التطورات في أسعار الصرف، شهد عام 2012 تغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية بما يعكس أوضاع اقتصادات الدول المُصدرة لتلك العملات، والتطورات في معدلات التضخم، وأسعار الفائدة السائدة وأوضاع موازين المعاملات الجارية في هذه الدول. وفي هذا السياق، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو بنسبة 7.5 في المائة نظراً لما تعانيه منطقة اليورو من صعوبات اقتصادية، وارتفعت كذلك قيمة الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الاسترليني بنسبة 3.7 في المائة، فيما استقرت مقابل الين الياباني.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

تواصل تباين أداء الاقتصادات العربية خلال عام 2012. فمن ناحية عزز بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة من الأداء الاقتصادي في الدول العربية المُصدرة للنفط والتي سجلت معدلات نمو إيجابية، إلا أن بعض هذه المعدلات قد

شهد تراجعاً خلال عام 2012 نتيجة تراجع معدلات نمو كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط. بينما استمر تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بفعل عدد من العوامل من أهمها تأثر اقتصادات هذه الدول بتباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي نتيجة التأثيرات الناتجة عن تفاقم أزمة اليورو والتي أدت إلى تراجع صادراتها. وعلى ضوء ما سبق سجلت هذه الدول تعافياً بطيئاً خلال عام 2012 وبخاصة دول التحولات السياسية والتي استمر تأثرها خلال العام بظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني والتي حالت دون استعادتها لمعدلات النمو السابقة لعام 2011.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل من حوالي 2460 مليار دولار عام 2011 إلى 2692 مليار دولار عام 2012، ليسجل بذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنسبة 9.4 في المائة عام 2012 مقارنة بنحو 18 في المائة عام 2011. واستناداً لما سبق ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 9.8 في المائة عام 2012 ليصل إلى نحو 7682 دولار مقارنة بمعدل نمو بلغ 15 في المائة عام 2011.

وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة وباستثناء ليبيا والتي شهدت تقلبات حادة في معدل النمو الاقتصادي خلال عام 2011 و2012، فقد انخفض معدل النمو الحقيقي للدول العربية إلى 4 بالمائة عام 2012 مقارنة بنحو 5 بالمائة عام 2011.

وعلى صعيد معدلات التضخم، فقد انعكس بقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات مرتفعة وتزايد مستويات الطلب المحلي في بعض الدول العربية بفعل الزيادة في مستويات الإنفاق العائلي أو الحكومي على معدلات التضخم والتي ارتفعت إلى نحو 7.6 في المائة على مستوى الدول العربية ككل مقارنة بنحو 6 في المائة لمعدلات التضخم المسجلة عام 2011.

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، استمر التركيب القطاعي للناتج دون تغيير كبير من حيث هيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية بحصة بلغت نحو 40.3 في المائة متبوعاً بقطاع الخدمات وعلى رأسه قطاع الخدمات الحكومية. ومن حيث معدلات نمو القيمة المضافة، سجل قطاع الصناعات الاستخراجية والخدمات الحكومية أعلى معدلات نمو خلال عام 2012. ومن حيث توزيع الناتج حسب بنود الإنفاق استحوذ الإنفاق الاستهلاكي بشقيه العائلي والحكومي على نسبة بلغت حوالي 59.9 في المائة، وسجل الاستثمار حصة بلغت 25.1 في المائة. وفيما يتعلق بنمو بنود الإنفاق، سجل الاستثمار معدل نمو بلغ 10.5 في المائة، بينما سجل الإنفاق الاستهلاكي معدل نمو بلغ 10.8 في المائة، وأدى نمو الواردات بمعدل يفوق معدل نمو الصادرات إلى ارتفاع مستوى فجوة الموارد.

أما بخصوص الفقر وتوزيع الدخل، تشير الدلائل إلى أن الظروف السياسية السائدة في عدد من الدول العربية قد ساهمت بشكل كبير في تراجع المستوى المعيشي لسكان تلك الدول نتيجة تأثر مستويات الاستثمار والإنتاج والتشغيل

سلباً بتلك التطورات. وتوضح البيانات المتوفرة أن الفقر منتشر بالخصوص في المناطق الريفية، وأن معدلات الفقر في الريف تفوق مثيلاتها في المدن. من ناحية أخرى، تفيد مؤشرات الفقر متعدّد الأبعاد بتحقيق بعض الدول العربية لمعدلات فقر متدنية رغم ارتفاع نسب فقر الدخل فيها وفقاً لهذا المؤشر، نتيجة للجهود المبذولة لتوفير خدمات التعليم والصحة بشكل مجاني. أما في جانب توزيع الدخل، تؤكد البيانات المتوفرة بأن الدول العربية تعتبر بصفة عامة من الدول الأقل تفاوتاً في الدخل والإنفاق، بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، إلا أن وضع الدول العربية ليس بأفضل حال فيما يتعلق بتوزيع الأصول الإنتاجية والنفاد إلى الخدمات الأساسية. كما أن وضع الدول العربية ليس بأفضل حال فيما يتعلق بمؤشرات تكافؤ الفرص في الأجور والتحصيل التعليمي.

التطورات الاجتماعية

رغم التقدم الملحوظ لغالبية الدول العربية خلال الفترة 2000-2012 في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خاصة في مجالات تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر، إلا أن هذه الدول لا تزال تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة، والحاجة إلى إصلاح التعليم ورفع كفاءة الموارد البشرية. ووفقاً لدليل التنمية البشرية⁽¹⁾ تصنف الدول العربية ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، حيث لا تزال تعاني من تدن مستويات التنمية البشرية، وخاصة الدول الأقل نمواً ضمن المنطقة العربية.

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2012 بحوالي 361 مليون نسمة، بانخفاض بلغ حوالي 690 ألف نسمة عما كان عليه سنة 2011، وذلك بسبب انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان منتصف عام 2011. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 1990 و2012 حوالي 2.2 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية. يُقدر حجم القوى العاملة في عام 2011 بحوالي 121.4 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 33.6 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه. ويرجع انخفاض هذه النسبة، مقارنة مع مثيلاتها في باقي أقاليم العالم، إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة. ويقدر حجم عاطلين عن العمل في الدول العربية في عام 2012 بحوالي 17.5 مليون نسمة وبمتوسط معدّل بطالة يبلغ حوالي 17.2 في المائة. وتعتبر هذه النسبة الأعلى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، وتمثل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدّل البطالة في العالم والذي يبلغ حوالي 5.9 في المائة.

وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 71 سنة عام 2012، ليزيد بذلك عن المتوسط العالمي (70 سنة). وتمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية والاجتماعية وتحسين نوعيتها، كما يتضح ذلك من التطور الإيجابي في عدد الدول العربية التي تمكنت من توفير الرعاية الصحية لما يزيد عن 90 في المائة من السكان، والذي بلغ خمس عشرة دولة.

(1) تقرير التنمية البشرية 2012 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفيما يتعلق بالتقدم نحو تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و2015، تشير البيانات إلى تمكن البلدان العربية كمجموعة من تحقيق تقدم ملموس في تحقيق هذا الهدف رغم الطبيعة الجغرافية للبلاد العربية وما تحمله من شح في موارد المياه والتكلفة العالية لتوفيرها، حيث بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية نحو 85 في المائة من السكان.

من جهة أخرى، ووفقاً لأهداف الألفية، يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية خلال الفترة 1990-2011 ويبقى هذا الهدف على مستوى معدلات القيد الإجمالي في متناول جميع الدول العربية باستثناء السودان وجيبوتي والصومال. وفيما يتعلق بمستوى الأمية، قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية عام 2010 بحوالي 25.5 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم. وقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه عام 1990. وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) حوالي 34.6 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تقارب أو تفوق 50 في المائة في بعض الدول العربية وينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية.

التطورات القطاعية

الزراعة

بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2012 حوالي 137.8 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 135.3 مليار دولار في عام 2011، أي بزيادة نسبتها 1.8 في المائة. وأصبح بذلك يمثل حوالي 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. ويرجع سبب النمو المتواضع في الناتج الزراعي خلال عام 2012 إلى تراجع أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل سوريا والمغرب والسودان وتونس. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الظروف المناخية غير المواتية في المغرب، وإلى تطور الأحداث السياسية في البلدان الأخرى وانخفاض سعر تحويل العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في بعض الدول العربية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2012 حوالي 392 دولار أي بمعدل نمو بلغ 1.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. وفيما يخص الإنتاج النباتي، فقد سجل نمواً بنسبة 3.2 في المائة في عام 2012، ويعزى ذلك إلى تحسن مستوى الغلة لمعظم المحاصيل المروية كالدرنجات والبذور الزيتية والخضروات والمحاصيل السكرية. وفي المقابل سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته تراجعاً بنسبة 17.2 في المائة في عام 2012 نتيجة لانفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان حيث تتركز غالبية المراعي في الجنوب، في حين ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة 3.6 في المائة، ويمثل هذا الإنتاج نحو 85 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة.

وفي مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية، فقد حققت قيمة الصادرات الزراعية العربية نمواً بنسبة 2.0 في المائة في عام 2011، في حين ارتفعت قيمة الواردات الزراعية بنسبة 2.3 في المائة بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية. وقد تمخض عن هذه التطورات ارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي 64.8 مليار دولار في عام 2010 إلى نحو 66.3 مليار دولار في عام 2011 أي بنسبة زيادة بلغت 2.3 في المائة. وبلغت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات حوالي 21.4 في المائة.

وعلى صعيد الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2011، فقد سجل تحسناً طفيفاً عدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2011 وفي مقدمتها الحبوب (من ضمنها القمح والأرز) والزيوت والشحوم. وفي المقابل، سجلت بعض السلع شبه اكتفاء ذاتي كالفواكه 98.5 في المائة، والبيض بنسبة 95.5 في المائة، في حين حققت بعض السلع فائضاً وتشمل الخضروات (106.6 في المائة)، والبطاطس (105.4 في المائة)، والأسمك (100.9 في المائة).

الصناعة

حقق الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نمواً بنسبة تقدر بحوالي 11.2 في المائة في عام 2012 مقارنة مع معدل نمو بلغ حوالي 31 في المائة في عام 2011. ويعزى ذلك إلى التباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي. فقد تراجع معدل النمو في القيمة المضافة لكل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية ليصل إلى 11.8 في المائة و8.7 في المائة على التوالي.

في جانب التطورات في الصناعات الإستخراجية غير النفطية، فقد حافظت المغرب على موقعها كثاني مصدر للفوسفات في العالم. وتصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة لحام الحديد تليها الجزائر ثم مصر. وتسعى السودان لتطوير مواردها من الخامات الطبيعية، ومن المتوقع أن تجري مسحاً جيولوجياً كاملاً إلى جانب الاستثمار في تطوير مناجم الذهب التي تم اكتشافها.

وبالنسبة للتطورات في الصناعات التحويلية، ارتفعت الطاقة التصنيعية لإنتاج الأسمنت في الدول العربية من حوالي 220 مليون طن في عام 2010 إلى حوالي 316 مليون طن في عام 2011. ويعود السبب في نمو الطاقة التصنيعية للأسمنت إلى توقعات زيادة النمو في قطاع التشييد في الدول العربية. ومن جانب آخر، بلغ الإنتاج الفعلي للأسمنت حوالي 198 مليون طن في عام 2011. وبلغ إنتاج الصلب العربي حوالي 18 مليون طن في عام 2012، أي حوالي 1.2% من إنتاج الصلب العالمي، وبلغ عدد مصانع الصلب العربية حوالي 160 مصنعاً في 18 دولة عربية. وبالنسبة للألمنيوم، فقد استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي أن تحتل مكانة عالمية في تصنيع الألمنيوم، وذلك بسبب توفر مصادر الطاقة والعمالة فيها بتكلفة منخفضة. وتشارك صناعة الألمنيوم العربية الصين وروسيا كأكبر منتجي الألمنيوم في العالم، ومن المتوقع أن تصل طاقة إنتاج الألمنيوم في دول الخليج العربية نحو 5 ملايين طن سنوياً في نهاية عام 2014.

وفي مجال تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، يشير مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص لبلاسا Blassa والمحتسب عن عام 2011 أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، منها الأسمدة في الأردن والمغرب ومصر وتونس، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين والإمارات.

النفط والطاقة

تميزت سوق النفط العالمية في عام 2012 بحالة من الاستقرار والتوازن النسبي، رغم استمرار التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية في منطقة اليورو وتباطؤ النمو في باقي الاقتصادات الكبرى خلال العام. وقد لعبت الدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة أوبك دوراً هاماً في استقرار الأسعار، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، وهو ما ساهم بشكل كبير في الحد من الارتفاعات السعرية الناتجة عن الظروف الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية، والتي كانت تدفع بمستويات الأسعار نحو الأعلى.

تحققت خلال عام 2012 زيادة بسيطة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة للنفط بينما شهدت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي انخفاضاً طفيفاً، وارتفعت امدادات النفط العالمية بحدود 2.4 مليون برميل/يوم لتصل إلى 90 مليون برميل/يوم وتزايد الطلب العالمي على النفط بحوالي 0.8 مليون برميل/يوم ليصل إلى 88.8 مليون برميل/يوم خلال العام. وبلغت الاكتشافات الجديدة على مستوى الدول العربية خلال عام 2012، ثمانية عشرة اكتشافاً نفطياً وثمانية اكتشافات للغاز. وانخفضت قليلاً حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد العالمي من النفط إلى 56.8 في المائة بينما ارتفعت حصتها قليلاً إلى 28.4 في المائة من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال العام. وارتفع إنتاج النفط الخام للدول العربية ليشكل 32 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، كما ارتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق إلى 17.1 في المائة من الإجمالي العالمي خلال العام.

ومن ناحية أخرى، ارتفع استهلاك الدول العربية من الطاقة خلال عام 2012 بمعدل 5.1 في المائة ليصل إلى 13.5 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز المصدران الأساسيان اللذان تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما مجتمعة 98.4 في المائة من إجمالي المصادر. وشهدت المعدلات السنوية لأسعار غالبية نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2012، وبنسب متفاوتة، وإن كانت أقل من نسب الارتفاع في الأسعار المسجلة خلال العام السابق. وقد ساهم ذلك في زيادة إجمالي قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 719.5 مليار دولار في عام 2012 بالمقارنة مع 667.5 مليار دولار خلال عام 2011، أي بزيادة نسبتها 7.8 في المائة.

التطورات المالية

تأثرت المالية العامة في الدول العربية بجملة من العوامل خلال عام 2012، تضمنت بقاء الأسعار العالمية المرتفعة للسلع الأساسية خصوصاً الطاقة والمواد الغذائية، وبطء تعافي الاقتصاد العالمي، وتداعيات أزمة الديون الأوروبية على الصادرات العربية وأنشطة السياحة والتدفقات الخارجية وتبعات ذلك على النمو الاقتصادي، إضافة إلى الأحداث السياسية والأوضاع الأمنية في عدد من دول المنطقة وانعكاساتها على الأداء المالي.

فقد ساهم بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة، وارتفاع معدلات إنتاج النفط والغاز الطبيعي، في زيادة حصة الإيرادات المالية في معظم الدول العربية النفطية. كما كان لعودة التعافي لبعض الاقتصادات العربية، وإن كان بوتيرة بطيئة، والإصلاحات التي تم تنفيذها في مجال التحصيل الضريبي، دوراً كبيراً في زيادة حصة الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية خلال عام 2012. وقد قامت معظم الدول العربية بالتوسع في الإنفاق الحكومي خلال ذلك العام، في ظل الضغوط المترتبة عن عملية التحولات السياسية والأوضاع الأمنية في المنطقة العربية، والحاجات المتزايدة لتحسين الأوضاع المعيشية وترسيخ أسس العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وتعزيز البنية الأساسية. واتجه عدد من الدول العربية إلى زيادة الإنفاق العام لتعزيز الطلب المحلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك في ضوء تراجع الطلب الخارجي بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية وتباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.

وعلى ضوء هذه التطورات، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بحوالي 19.5 في المائة ليصل إلى 1,073 مليار دولار في عام 2012، وهو ما يمثل نحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة. وقد نمت الإيرادات البترولية للدول العربية كمجموعة بحوالي 25 في المائة في العام المذكور لتصل لحوالي 829 مليار دولار، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 16.1 في المائة لتصل إلى 165.1 مليار دولار. وفي جانب النفقات، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2012 بنسبة بلغت 11.4 في المائة ليصل إلى 908 مليار دولار، ويشكل ما نسبته 33.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في ضوء نمو الإنفاق الجاري بحوالي 14.3 في المائة ليبلغ حوالي 693.7 مليار دولار وزيادة الإنفاق الرأسمالي بحوالي 1.6 في المائة ليصل لنحو 207.7 مليار دولار.

وكمحصلة للتطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، تضاعف فائض الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية ليصل لنحو 164.7 مليار دولار، وهو ما نسبته 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بشكل أساسي بفوائض الموازنات العامة في الدول العربية المصدر الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي، في وقت شهدت فيه الدول العربية الأخرى تدهوراً في الوضع المالي الكلي. وقد نما إجمالي رصيد الدين العام الإجمالي القائم في الدول العربية، المتوفر بيانات بشأنها، بنحو 12.9 في المائة في عام 2012 ليصل إلى حوالي 523.6 مليار دولار. وجاء ذلك كمحصلة لنمو الدين العام الداخلي بنسبة 14.6 في المائة ونمو الدين العام الخارجي بنسبة 8.8 في المائة عام 2012.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

واصلت السياسات النقدية دورها الداعم للنمو والاستقرار الاقتصادي في معظم الدول العربية في عام 2012. حيث اتجهت الدول العربية التي تنتهج نظاماً ثابتاً لأسعار الصرف مقابل الدولار إلى الإبقاء على أسعار الفائدة الرسمية عند مستويات منخفضة لتعزيز النشاط الاقتصادي ودعم التوظيف تماشياً مع السياسة النقدية التيسيرية في الولايات المتحدة والتي من المتوقع استمرارها حتى عام 2014. من جانب آخر، حرصت الدول العربية التي تتبنى نظاماً مرناً للصرف على اتباع سياسات نقدية داعمة للسيولة المحلية والتي تأثرت سلباً في بعضها سواء بسبب ظروف عدم الاستقرار الناتج عن التحولات السياسية التي شهدتها بعض دول المنطقة خلال عامي 2011 و2012 أو تأثر النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية بتفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية. وقد واصلت البنوك المركزية بالدول العربية المصدرة للنفط استخدامها لعدد من الأدوات النقدية لامتصاص فائض السيولة الناتج عن ارتفاع المتحصلات النفطية بهدف ضبط التوسع النقدي والحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف، فيما لجأت البنوك المركزية للدول المستوردة للنفط والتي عانى بعضها من نقص في مستويات السيولة إلى تبني أدوات نقدية تستهدف تعزيز السيولة المصرفية من أهمها خفض نسبة الاحتياطي القانوني وتنفيذ عمليات إعادة شراء بدورية منتظمة.

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على السيولة المحلية، فقد تصدر صافي الموجودات الأجنبية تلك العوامل من حيث مساهمته في إحداث تغيير في مستويات السيولة المحلية في عدد كبير من الدول العربية وبخاصة فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للنفط نتيجة لبقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال العام، في حين كانت الزيادة المسجلة في السيولة المحلية في بعض الدول العربية التي لا زالت متأثرة بتداعيات "التحولات السياسية" أو أزمة الديون السيادية مدفوعة بالتوسع في صافي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الحكومي لتوفير الموارد المالية اللازمة لسد العجز في الموازنات العامة، وإن كان هذا الأثر أقل بكثير بالمقارنة بالأثر التوسعي لصافي الائتمان المحلي المسجل عام 2011.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد جاء أداء هذا القطاع إيجابياً بشكل عام. فقد شهدت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص نمواً بنسبة مقاربة لتلك المتحققة في العام السابق، فيما سجلت الودائع الإجمالية نمواً ملحوظاً وبنسبة تفوق النسبة المحققة في العام الماضي. كذلك تحسنت مؤشرات الربحية لأغلب المصارف العربية لعام 2012. وفيما يتعلق بأهم التطورات التشريعية والتنظيمية، واصلت السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2012، جهودها لتطبيق معايير بازل الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ونظم وقواعد الحوكمة. كما اهتمت هذه السلطات بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وتعزيز الشفافية في العمل المصرفي.

أما على صعيد أسواق المال العربية، فقد شهدت القيمة السوقية لأسواق المال العربية مجتمعة، ارتفاعاً بنحو 42.4 مليار دولار خلال عام 2012 لتصل إلى 916.4 مليار دولار، معوضه بذلك جزء من خسارتها المسجلة عام 2011.

وقد رافق هذا التحسن النسبي، تحسناً في نشاط سوق الإصدارات الأولية، من حيث قيمة هذه الإصدارات، في حين استمر التراجع في الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية للعام الرابع على التوالي. هذا وقد واصلت السلطات الرقابية والإشرافية اهتمامها بتحديث وتطوير أسواقها المالية من خلال تعديل تطبيق أنظمة الإفصاح والشفافية، وتعديل الشروط الخاصة بإدراج وتداول الأوراق المالية بشكل عام. كما حظي موضوع تطبيق ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي بقدر لا بأس به من اهتمام هذه السلطات.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبيئية)

تأثر أداء التجارة الخارجية العربية خلال عام 2012 للدول العربية كمجموعة باستمرار بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي نجم عنه ارتفاع الصادرات العربية بنسبة 8.7 في المائة لتصل الى 1,310.5 مليار دولار مقارنة مع مستوى 1,205.6 مليار دولار خلال عام 2011. وارتفعت أيضا الواردات العربية الاجمالية بنسبه 7.9 في المائة لتبلغ ما قيمته 816 مليار دولار مقارنة مع نحو 756.7 مليار دولار خلال عام 2011، وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع مستويات الانفاق الحكومي في بعض الدول العربية بالإضافة الى تأثير أسعار النفط المرتفعة على الواردات البترولية في بعض الدول.

وارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 7.2 في المائة خلال عام 2012 مقارنة مع 6.6 في المائة خلال العام السابق، وذلك نتيجة نتيجة لارتفاع الصادرات الإجمالية العربية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في قيمة الصادرات العالمية خلال عام 2012. كما زاد وزن الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة ليصل الى 4.4 في المائة مقابل نسبة بلغت 4.1 في المائة خلال عام 2011.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2012، فقد ارتفعت قيمة كل من الصادرات والواردات للدول العربية كمجموعة مع معظم الشركاء التجاريين. وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للصادرات العربية، فقد زادت الأهمية النسبية لمجموعتي الوقود والمعادن، والسلع الزراعية بينما تراجعت حصة مجموعة المصنوعات نتيجة لانخفاض كل من صادرات المصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل. وفيما يخص الهيكل السلعي للواردات العربية، فقد حافظت حصة المصنوعات على المرتبة الاولى على الرغم من تراجع أهميتها النسبية، حيث استأثرت الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر، يليها المصنوعات الأساسية، ثم المواد الكيماوية. في حين ارتفعت حصة الواردات العربية من مجموعة السلع الزراعية التي تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية، كما ارتفعت حصة الواردات من مجموعة الوقود والمعادن والتي تأتي في المرتبة الثالثة في الهيكل السلعي للواردات.

وفيما يتعلق بالتجارة البيئية العربية، تأثر أداء التجارة العربية البيئية باستمرار آثار التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية وذلك بالإضافة الى استمرار التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تأزم الأوضاع في سورية، و بقاء

أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة. حيث تأثرت حركة التجارة البينية لبعض الدول العربية وخاصة المتعلقة بالمنتجات الزراعية والغذائية بتلك التداعيات، ناهيك عن استمرار تراجع الأنشطة الاقتصادية الانتاجية بسبب الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية. وقد تباطأ معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في عام 2012 ليحقق ارتفاعاً بنسبة 6.1 في المائة لتصل الى نحو 111.7 مليار دولار، مقابل ارتفاع بلغت نسبته حوالى 15.5 في المائة خلال عام 2011.

اما فيما يخص تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، فقد بلغت قيمة التجارة البينية للبتروال الخام حوالى 10.4 مليار دولار في عام 2012، مشكلة حصة بلغت حوالى 9.3 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، فقد استحوذت السلع الزراعية على النصيب الأكبر، يلي ذلك المصنوعات الأساسية، ثم المواد الكيماوية، والآلات ومعدات النقل، والمصنوعات المتنوعة الأخرى.

وبالنسبة للتطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2012، فقد سعت الدول العربية خلال العام إلى التغلب على القيود غير الجمركية والتي تأتي على شكل رسوم وضرائب ذات أثر مماثل للتعرفة الجمركية، وذلك عن طريق فصل الرسوم الجمركية عن رسوم وأجور الخدمات. وفي هذا الإطار تم اعتماد هيكل مسميات الرسوم وأجور الخدمات في المنافذ الجمركية للدول الأعضاء. كما استمرت المتابعة مع الدول الأعضاء التي لم تستكمل إجراءاتها بشأن تنفيذ عدد من موضوعات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

شهد عام 2012 تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بعدد من العوامل الداخلية والخارجية المتباينة من حيث التأثير. فعلى الصعيد الخارجي، عزز بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة من استمرار التحسن القياسي في أداء موازين مدفوعات الدول العربية النفطية، في حين تأثرت موازين مدفوعات الدول العربية غير النفطية سلباً بعدد من العوامل من أهمها استمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات مرتفعة وتراجع معدلات الطلب في منطقة اليورو نتيجة تقادم أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال عام 2012. أما على صعيد العوامل الداخلية فقد استمر تأثر موازين مدفوعات دول التحولات السياسية وبعض الدول المتأثرة بتلك التحولات سلباً بتلك التطورات، في حين ساهم التحسن النسبي المسجل في بعض مصادر إيرادات النقد الأجنبي في التخفيف نسبياً من حدة العجز الكلي المسجل في موازين مدفوعاتها ولاسيما على ضوء الزيادة المسجلة في إيرادات السياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين بالخارج ببعض تلك الدول.

ونتيجة لتلك التطورات المذكورة، فقد استمرت الدول العربية كمجموعة خلال عام 2012 في تحقيق مستويات قياسية في فائض الميزان التجاري وذلك للعام الثاني على التوالي. وانعكست هذه الفوائض، مصحوبة بارتفاع العجز في كل

من موازين الخدمات والدخل وصافي التحويلات الجارية، في استمرار ارتفاع الفائض في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة ليصل إلى 409.2 مليار دولار عام 2012 مقارنة مع مستوى 355.3 مليار دولار خلال عام 2011. أما بالنسبة للمعاملات الرأسمالية والمالية، فقد ساهم الفائض الضخم المسجل في موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية خلال عام 2012 في تحقيق صافي تدفق للخارج للمعاملات المالية والرأسمالية وذلك للعام الثاني على التوالي. حيث ارتفع صافي التدفقات الرأسمالية والمالية الخارجة خلال عام 2012 للدول العربية كمجموعة بمعدل 2.9 في المائة ليلعب نحو 281.4 مليار دولار، وذلك بعد أن كان قد تضاعف بنحو ثلاثة أمثال خلال عام 2011. وكمحصلة للتطورات المذكورة في كل من الحساب الجاري والرأسمالي والمالي فقد ارتفع فائض الميزان الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة من مستوى 100.7 مليار دولار خلال عام 2011 ليصل إلى مستوى 170 مليار دولار في عام 2012. وانعكس الفائض الكلي المسجل على إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية التي ارتفعت لتصل إلى حوالي 1,265.8 مليار دولار مقابل نحو 1,106.3 مليار دولار خلال عام 2011. كما ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية خلال عام 2012 لتصل إلى مستوى 18.8 شهر مقارنة مع مستوى 18.6 شهر خلال العام السابق، وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع الاحتياطيات بنسبة فاقت نسبة الزيادة المحققة في الواردات.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بنسبة 8.8 في المائة في عام 2012 ليلعب حوالي 189.1 مليار دولار، وهو أعلى مستوى وصله هذه المديونية. ويعود ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء العديد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المتصاعد. أما خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة، فقد تراجعت بنسبة 5.5 في المائة في عام 2012 لتصل إلى حوالي 15.0 مليار دولار.

وفيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 19.7 في المائة في عام 2011 إلى 20.6 في المائة في عام 2012 جراء الارتفاع الكبير في المديونية الخارجية. ومن جانب آخر، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 5.3 في المائة إلى 4.9 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وبالنسبة لتطورات أسعار صرف العملات العربية المثبتة قيمتها مقابل الدولار استقر نسبياً في سوق الصرف مع تدخل بعض البنوك المركزية في السوق بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار. في المقابل ارتفعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها الدولار مقابل اليورو والذي تأثر سلباً بتفاهم أزمة الديون السيادية. وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف، فقد تراجعت قيمتها مقابل الدولار. أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعالة، فقد ارتفعت لنحو أربع عشرة دولة عربية (بما يعكس تراجع مستويات تنافسية هذه العملات) خلال عام 2012.

(فصل محور التقرير)

تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يتناول فصل المحور في تقرير هذا العام موضوع تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتعد أهمية هذا الموضوع إلى الدور المهم الذي تقوم به هذه المنشآت على صعيد توليد القيمة المضافة وتوفير المزيد من فرص العمل بما يعمل على تعزيز النمو المستدام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لعدد متزايد من الدول العربية في المرحلة الحالية. ويتطرق الفصل لأهمية دور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية والتشغيل، والمعوقات التي تواجه هذا القطاع على عدد من الأصعدة بالإضافة إلى الدروس المستفادة من بعض تجارب الدول الأخرى لتفعيل دور هذه المنشآت. كذلك يتطرق الفصل إلى أبرز المبادرات الدولية والإقليمية التي تهتم بدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

وتوصل الفصل لجملة من النتائج. فعلى صعيد دور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية والتشغيل أشار الفصل إلى مساهمة تلك المنشآت بشكل ملحوظ في زيادة القيمة المضافة الصناعية ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية وتحسين الكفاءة والابتكار والإنتاجية وتنافسية القطاع الإنتاجي، وكذلك مساهمتها في جهود تنويع الهيكل الاقتصادي. وتتأثر هذه المساهمة بعدد من العوامل من أهمها حجم المنشأة وعمر المنشأة ومدى تواجدها في القطاع الرسمي أو غير الرسمي.

فعلى مستوى الدول العربية يظل عدد وكثافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية متواضعاً بالمقارنة مع بقية أقاليم ودول العالم الأخرى، وذلك رغم أن غالبية المنشآت في المنطقة العربية هي منشآت صغيرة ومتوسطة حيث تمثل نسبة تتراوح بين 80 و90 في المائة من إجمالي عدد المنشآت في القطاع الرسمي، وتمثل حصة هامة من العمالة في القطاع الخاص، لا سيما في البلدان العربية ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة. كذلك تقدر نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي بحوالي 90 في المائة. ونتيجة لتركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي، فإن أغلبها يتجه للأسواق المحلية، وبالتالي لا تساهم في رفع القدرات التنافسية للاقتصاد.

ومن حيث المساهمة في الناتج يتراوح متوسط مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بين 30 في المائة بالنسبة لكل من الإمارات وحوالي 99 في المائة في لبنان مقابل 33 في المائة للمتوسط المسجل بالدول النامية. ويتضح من هذه الأرقام التباين في مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط وترتفع بشكل كبير في الدول العربية ذات الاقتصادات أكثر تنوعاً.

أما من حيث المساهمة في التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية فتتراوح بين 20 و 40 في المائة مقابل حوالي 45 في المائة في الدول النامية. وتبلغ حصّة تلك المنشآت في إجمالي حجم التشغيل شاملاً القطاعين الرسمي وغير الرسمي بين 4 و 16 في المائة. وتعتبر مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لدى القطاع الخاص في المنطقة العربية أقل من متوسط مختلف الأقاليم الأخرى في العالم.

أما فيما يتعلق بمعوقات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فقد أشار الفصل إلى أنه على الرغم من أن قائمة قيود ومعوقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة طويلة ويصعب حصرها كلها أو تبويبها بطريقة واحدة، فيمكن لأغراض التحليل، وبناء على الأدبيات ذات العلاقة، تبويب هذه المعوقات في ثلاثة معوقات رئيسية وهي المعوقات المؤسسية والتنظيمية، والمعوقات التمويلية، والمعوقات المرتبطة بقدرات المنشأة.

فعلى صعيد المعوقات المؤسسية والتنظيمية، أشار الفصل إلى أنها ترتبط بنوعية المؤسسات السائدة في الدول العربية خاصة فيما يتعلق بالقواعد التنظيمية من تشريعات وقوانين ولوائح مرتبطة بقطاع الأعمال ومناخ الاستثمار، بالإضافة إلى قلة المشاركة والشفافية. وفي هذا الخصوص، فإن وضع عدد من الدول العربية بالنسبة لمؤشرات تأسيس الأعمال وتكلفة إنشاء الأعمال، ليست بأفضل من الدول النامية المشابهة من حيث مستوى الدخل.

أما فيما يتعلق بالمعوقات التمويلية، فقد أشار الفصل إلى أن الحصول على تمويل مناسب يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام. وفيما يتعلق بالدول العربية، مازال النفاذ إلى الخدمات المصرفية والمالية والتمويل يواجه عدداً من العقبات. وتشير البيانات المتاحة حول مدى تقدم النظام المصرفي وتطور الوساطة المالية، مفاضة بنسبة الانتماء الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى أن الدول العربية مازالت متخلفة عن الدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية الأخرى. وبالرغم من إنشاء عدد من الدول العربية مؤسسات وصناديق خاصة لتمويل أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية كمنته في كل الدول النامية، ما زال يشكو من قلة الحصول على التمويل، حيث يقدر أن حوالي 20 في المائة فقط من هذه المنشآت يحظى بتمويل بالمقارنة مع نسبة تتراوح بين 30 و 35 في المائة في دول الأسواق الناشئة، فيما لا تتجاوز حصتها من إجمالي القروض المصرفية 8 في المائة. ويرتبط نقص التمويل الموجه إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بقصور في ثلاثة عوامل رئيسية وهي الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي، والبنية التحتية التمويلية، وقدرات المؤسسات التمويلية.

من جانب آخر أشار الفصل إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعاني من ضعف قدراتها الداخلية والذي يتمثل بشكل رئيسي في الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع، وعدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية، واستهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى قلة الإلمام بطبيعة

الأسواق الداخلية والخارجية، وتركز نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء، إلى جانب ضعف القدرة الابتكارية، والبطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للنفوذ للأسواق. إلى ذلك تطرق الفصل إلى بعض المقترحات الكفيلة بتجاوز معوقات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية على ضوء الدروس المستفادة من التجارب الدولية.

فمن ناحية الصعوبات غير التمويلية، تشير التجارب الدولية إلى أهمية تحسين بيئة الأعمال وبخاصة فيما يتعلق بتوفير خدمات الكهرباء وتبسيط الإجراءات الإدارية وخفض معدلات الضرائب ومحاربة الفساد. أما فيما يتعلق بتطوير قدرات المنشآت الذاتية، فمن الضروري تطوير القدرات الذاتية للمنشآت من خلال تطوير برامج لإنشاء ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القدرات الابتكارية لدى المنشآت ونشر ثقافة الأعمال وتوفير الظروف الملائمة وتحسين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة وتحسين قدرات وكفاءات رواد الأعمال. وفيما يتعلق بصعوبات النفاذ للتمويل أشار الفصل إلى أهمية تطوير أدوات تمويل مبتكرة بما يتلاءم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطوير خدمات تقديم المعلومات وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين وتطوير برامج ضمان الائتمان وتعزيز القدرات الفنية للمؤسسات المالية والمؤسسات ذات العلاقة، بالإضافة إلى تشجيع الشفافية والإفصاح.

من جهة أخرى، تطرق الفصل إلى أهم المبادرات الدولية والإقليمية في مجال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، حيث أهتم عدد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ومجموعة البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى بتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد من الأصعدة بما يشمل توفير الدعم المالي والدعم الفني لهذه المنشآت.

أما فيما يتعلق بالمبادرات الخاصة بالمؤسسات العربية، فقد أشار الفصل إلى مبادرة الحساب الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية والذي أقر خلال القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى التي عقدت في الكويت عام 2009 حيث تم الموافقة على إنشاء حساب خاص بقيمة مليار دولار أمريكي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة. واتفقت الدول المساهمة على تكليف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمهمة تأسيس وإدارة هذا الحساب. وتمكن الصندوق العربي خلال فترة قصيرة من دراسة أسواق الائتمان في إحدى عشر بلد عربي، تم من خلالها اختيار وتقييم الجهات الوسيطة المؤهلة للتعاون معها، وتوفير التمويل لها لتقوم بدورها في دعم وتمويل مشروعات الصغيرة والمتوسطة في تلك الدول. وقد تم في هذا الصدد إقرار 11 قرض، بقيمة إجمالية مقدارها 268 مليون دولار أمريكي، لتمويل مؤسسات مالية وجد أنها مؤهلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عشر دول عربية.

من جانب آخر، تلعب عدد من المؤسسات العربية الأخرى دوراً مهماً لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء من حيث التمويل أو تقديم الدعم الفني ومساندة البرامج. وفي هذا الخصوص يقوم برنامج الخليج العربية للتنمية

(AGFUND)، بدعم مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية وإنشاء بنوك للفقراء في المنطقة بغرض تمويل الأنشطة الصغرى لغير القادرين. وتقوم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بدعم ذلك القطاع من خلال تشخيص وترويج فرص الاستثمار الانتاجي في الصناعات الصغيرة والمتوسطة. من جانب آخر، أطلق صندوق النقد العربي مؤخراً عدد من المبادرات التي تركز بصورة أساسية على تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وتحسين فرص الوصول للتمويل خاصة بالنسبة للفئات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم هذه المبادرات مبادرة "تطوير مركزيات المخاطر ونظم الاستعلام الائتماني ومبادرة "تطوير نظم الإقراض المضمون" وهو ما يصب في مجمله في تيسير فرص نفاذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.

العون الإنمائي العربي

تشكل المساعدات الإنمائية العربية جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة، وباقي الدول النامية من جهة أخرى، وتحتوي هذه المساعدات على قدر كبير من الدعم المقدم من دول نامية إلى دول نامية أخرى، وذلك من خلال عنصر المنحة الذي تتضمنه القروض الممنوحة، والمنح والهبات التي عادة ما تقدم من خلال مساعدات حكومية ومن مؤسسات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى العون الإنمائي الأهلي المقدم من الهيئات الخيرية والجمعيات غير الحكومية، إلى جانب مساهمة الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون.

ويقدر إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة بحوالي 3.2 مليار دولار في عام 2012⁽²⁾ ليلعب إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970 – 2012 حوالي 158.6 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.20 في المائة في عام 2012.

وبالنسبة للمساعدات الإنمائية العربية المتمثلة في شكل قروض والمقدمة من مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية، والتي يطلق عليها مؤسسات مجموعة التنسيق⁽³⁾ فقد تابعت مؤسسات مجموعة التنسيق جهودها في تمويل مشاريع التنمية في الدول المستفيدة، حيث سجلت المساعدات الإنمائية العربية المتمثلة في شكل قروض والمقدمة من هذه المؤسسات في عام 2012 حوالي 8.4 مليار دولار مقابل حوالي 6.4 في عام 2011 مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته حوالي 31.3 في المائة عما كانت عليه في عام 2011.

وبالنسبة للتوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2012، فقد تواصل الاهتمام بدعم مشاريع قطاعي النقل والاتصالات والطاقة، إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهما خلال عام 2012 حوالي 4.5 مليار دولار تشكل نحو 54 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال العام نفسه.

(2) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

(3) البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي.

وبخصوص مساهمات مؤسسات التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق في إجمالي الالتزامات التراكمية إلى نهاية عام 2012 والبالغة حوالي 118.2 مليار دولار، فقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 31.0 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2012، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 21.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 15.5 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 9.8 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 8.8 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 6.2 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 3.7 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حوالي 3.2 في المائة.

(فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك) التعاون العربي في مجال الملكية الفكرية

مع تنامي وتطور الإبداع البشري عبر العصور، ظهرت الحاجة الملحة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية بما يوفر للمبدعين والمبتكرين فرصاً أفضل لتطوير ابداعاتهم وابتكاراتهم ونشر العلم والمعرفة. وقد سعت دول العالم وعبر عصور قديمة إلى توفير أقصى حماية ممكنة للملكية الفكرية بل وحرصت كذلك على صياغة الاتفاقات الدولية والتشريعات الوطنية التي تحقق هذا الهدف، ولعل أبرز مثال على ذلك اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبيس) Trade Related Intellectual Property Rights TRIPS والتي تعتبر ثالث أهم اتفاقية مُلزِمة في إطار منظمة التجارة العالمية بالتوازي مع اتفاقيتي تحرير تجارة السلع (الجات) وتحرير تجارة الخدمات (الجاتس).

وكغيرها من دول العالم سارعت الدول العربية ومنذ فترة بعيدة إلى توفير الحماية لكافة جوانب الملكية الفكرية بما يسمح بتعزيز مستويات نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية القطاعات المعرفية لدعم الأداء الاقتصادي بتلك البلدان وتوفير وإتاحة سبل المعرفة للارتقاء بمستوى رأس المال البشري. بل إن التشريعات التي أقرتها بعض الدول العربية في هذا الصدد مثل تونس تم اعتمادها من قبل المنظمات الدولية ذات الصلة كمرجع أساسي يمكن للدول النامية الاسترشاد به لتوفير الحماية المطلوبة لكافة أوجه الإبداع الفكري والأدبي.

وقد حرصت الدول العربية على تعزيز العمل العربي المشترك بينها لحماية الملكية الفكرية، حيث تعود جذور التعاون العربي لحماية الملكية الفكرية إلى أوائل الستينات من القرن الماضي مع صدور ميثاق الوحدة الثقافية العربية والذي نادى بأهمية وجود اتفاقية عربية موحدة لحماية لحقوق المؤلف، أعقب ذلك جهود متواصلة على المستوى المؤسسي اضطلعت بها كل من المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. ومع بداية الألفية الجديدة تأسست إدارة الملكية الفكرية والتنافسية في الامانة العامة للجامعة العربية للتنسيق بين تلك المنظمات لضمان تحقيق الاستفادة المثلى. من جانب آخر تم إنشاء الاتحاد العربي للملكية الفكرية في الحقبة الأولى من الألفية

الجديدة بهدف تقديم الدعم الفني اللازم للدول العربية لتعزيز جهود حماية الملكية الفكرية، ومدها بالخبرات اللازمة في هذا المجال. وفي السياق ذاته، اهتمت الدول العربية بتوحيد وتنسيق مواقفها التفاوضية وجهود التعاون في هذا المجال مع عدد من المنظمات الدولية والتكتلات العالمية الأخرى ومن أهمها المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية والتعاون مع دول الجنوب ومجموعة الدول الأفريقية.

ويتضح مما سبق، أن الدول العربية قد بذلت مجهودات متواصلةً خلال العقود الماضية لحماية الملكية الفكرية استناداً إلى التزاماتها في الاتفاقات الدولية المختلفة وعضويتها في منظمة التجارة العالمية. وقد تمثل ذلك في وجود إطار تشريعي لا بأس به لحماية الملكية الفكرية بمختلف جوانبها في عدد من الدول العربية وكيانات مؤسسية قطرية وإقليمية تعمل على توفير الدعم اللازم للمبتكرين والمخترعين. ولكن وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أن مؤشرات وضع الدول العربية في مجال حماية الملكية الفكرية لا يزال متواضعاً للغاية مقارنة بعدد كبير من الدول النامية والدول متوسطة الدخل الأخرى، وهو ما يعزي إلى عدد كبير من التحديات التي لا تزال تواجه توفير الحماية الكافية للملكية الفكرية في الدول العربية.

ومن أبرز هذه التحديات ضعف الامكانيات البشرية والمادية في مجال حماية الملكية الفكرية، بالإضافة إلى محدودية الوعي المجتمعي بأهمية قضايا حماية الملكية الفكرية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الدول العربية كغيرها من الدول النامية فيما يتعلق بالموازنة بين اعتبارات توفير ونشر المعرفة واعتبارات كلفة حماية الملكية الفكرية والتي تفرض أعباءً إضافية على الفئات محدودة الدخل في تلك الدول. من جانب آخر، لا زالت جهود العمل العربي المشترك موزعة ومشتتة بما يحول تجميع الجهود ولا يساعد في الوقت ذاته على تبني موقف تفاوضي قوي للدول العربية مع المنظمات والتكتلات الدولية وتنسيق المواقف بشأن كافة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية.

وتفرض هذه التحديات على الدول العربية ككل العمل على بذل المزيد من الجهود لحماية الملكية الفكرية على عدد من الأصعدة لعل من أهمها إنشاء هيئة عامة متخصصة واحدة في كل بلد عربي تهتم بشكل رئيسي بتنسيق الجهود الموزعة في هذا المجال على عدد المؤسسات، وتفعيل الاقتراح الخاص بإنشاء منظمة عربية معنية بجهود حماية الملكية الفكرية تقوم بالتنسيق بين الدول العربية في هذا الصدد وترعى مصالحها التفاوضية مع الجهات وتقوم برصد أداء الحكومات فيما يتعلق بتوفير درجات الحماية المطلوبة للملكية الفكرية. كذلك تفرض هذه التحديات على الدول العربية العمل على زيادة الوعي المجتمعي بأهمية حماية الملكية الفكرية ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الحرص في الوقت ذاته على تفعيل دور المؤسسات القطرية المعنية بتوفير فرص ملائمة للفقراء ومحدودي الدخل للاستفادة من التطبيقات التكنولوجية والعلمية والأدبية بتكلفة ملائمة وبما لا يمثل انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية.

(فصل تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال)

الاقتصاد الفلسطيني

تراجع معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2012 ليصل إلى نحو 5 في المائة مقارنة بنحو 17 في المائة في عام 2012، وبذلك ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو 10.3 مليار دولار عام 2012، ويعكس هذا التراجع تدهور الأداء الاقتصادي في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي والحصار المستمر على القطاع. أما في الضفة الغربية المحتلة، فقد استمرت القيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي ومثلت الأزمة المالية التي عانت منها الحكومة عائقاً أمام ارتفاع معدلات النمو بشكل كبير. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2012 نحو 2533.5 دولار محققاً نمواً قدره 1.8 في المائة.

ورغم تسجيل الاقتصاد الفلسطيني لمعدلات نمو إيجابية خلال عام 2012، إلا أنه ذلك النمو لا يزال معتمداً بالأساس على تدفق المساعدات الدولية والتوسع في الانفاق العام، كما أنه لم يسهم بشكل فاعل في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، حيث لا تزال معدلات البطالة تسجل مستويات مرتفعة بلغت نحو 23.0 في المائة عام 2012 مقارنة بحوالي 20.9 في المائة عام 2011. ومن ثم فإن هذا النمو لم يغير من الواقع المتردي ومن التحديات التي تواجه آفاق التنمية طويلة الأجل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويرتبط هذا الأمر باستمرار وجود العقبات الإسرائيلية التي تعترض نشاط القطاع الخاص والنشاط الانتاجي الفلسطيني.

من جانب آخر فقد شهد العام 2012 استمرار تفشي معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني، حيث تتميز ظاهرة الفقر في فلسطين بخصوصية شديدة تنبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآسي، حيث يعاني حوالي ربع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من الفقر عام 2012 وأكثر من 33 في المائة من انعدام الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق بالتطورات القطاعية في عام 2012، فقد تراجعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي بنسبة 12.6 في المائة كما انخفض عدد العاملين في هذا القطاع بنسبة 2 في المائة عن العام 2011، ليلعب نحو 91 ألف عامل. ويعتبر قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت سلباً خلال عام 2012 نتيجة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على عناصر الإنتاج الزراعي مثل الأرض والمياه، وتعدد القيود العنصرية المفروضة على الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية الفلسطينية. في المقابل حقق قطاع الصناعي نمواً متوسطاً حيث ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 4.8 في المائة، وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع 92 ألف عامل. كذلك ارتفعت القيمة المضافة لقطاع التشييد والبناء أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 6.5 في المائة عام 2012 وارتفع عدد العاملين بالقطاع بنسبة 7 في المائة. أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات والذي يساهم بالجزء الأكبر من الناتج فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 69.1 في المائة عام 2012، ووصل عدد العاملين به إلى حوالي 484 ألف عامل.

وبخصوص أداء القطاع المصرفي التمويلي، حقق القطاع المصرفي نمواً نسبياً في عام 2012، فقد ارتفعت قيمة الموجودات إلى نحو 10.0 مليار دولار عام 2012، وهو ما يمثل نمواً قدره 9.8 في المائة، كما حققت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً بلغ 3.9 في المائة لتبلغ قيمتها نحو 7.2 مليار دولار. كما حققت التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ 18.3 في المائة عام 2012 لترتفع قيمتها إلى نحو 4.2 مليار دولار في عام 2012، وأيضاً ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص لتصل إلى نحو 2.7 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 11.7 في المائة.

وفي مجال التجارة الخارجية، استمرت السيطرة الإسرائيلية على التجارة الفلسطينية حيث لا يزال السوق الإسرائيلي المستوعب الأساسي لنحو 86 في المائة من الصادرات الفلسطينية، كما أنها المصدر الرئيسي لنحو 70 في المائة من الواردات الفلسطينية في عام 2011. وقد ارتفع العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني بنسبة 11.4 في المائة مقارنة مع العام 2011، حيث بلغت قيمته 5.2 مليار دولار في عام 2012 بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المشددة لتقييد الاقتصاد الفلسطيني، ورغم الزيادة المضطربة في الصادرات، إلا أن العجز في الميزان التجاري تفاقم بشكل ملحوظ خلال الفترة 2004-2012، نتيجة زيادة الواردات من السلع والخدمات بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في عجز الميزان التجاري لتلك الفترة حوالي 9.0 في المائة.

وعلى صعيد أوضاع الموازنة العامة، فقد واصلت دولة فلسطين في عام 2012 جهودها بعيدة المدى التي انطلقت في عام 2008 لتقليص العجز في الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة، وجاء تنفيذ هذه الجهود في بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، وفي الوقت ذاته ظل القطاع الخاص عاجزاً عن التوسع في الاستثمار والإنتاج. ولقد أدى حصول فلسطين على مركز دولة غير عضو "بصفة مراقب" في الأمم المتحدة عام 2012 إلى تداعيات خطيرة مست الوضع المالي للاقتصاد الفلسطيني، إذ مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياساتها العنصرية المتمثلة بحجز أموال الضرائب التي هي حق للشعب الفلسطيني وتحويلها إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية.